تطبيق القانون وضمان حرية الأفراد
في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016

الدكتور على أحمد صالح

أستاذ محاضر / أ / جامعة الجزائر 01.

بن يوسف بن خدة. كلية الحقوق السعيد حمدين.

مقدمة

تعتبر حقوق الإنسان في عصرنا هذا وعلى مر العصور ، من أهم المسائل المطروحة للنقاش ، فهي تمس بصفة مباشرة جوهر الإنسان في كرامته وكيانه ، وكذا المفاهيم الجوهرية والأساسية للمساواة والعدل .

والحديث عن حقوق الإنسان ، حيث قديم جديد ، ذلك أن حقوق الإنسان موجودة منذ القدم مع وجود الإنسان في حد ذاته وباقية ما تبقي الإنسان على وجه هذه البسيطة ، وهي نابعة من ضرورة الاحترام المتبادل بين الإنسان وأخيه الإنسان .

وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية لم تعد اليوم ، بعد التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده المجتمع الإنساني ، مسألة داخلية تخص كل دولة لوحدها ، بل أصبحت أمرا وشأنا عالميين يتجاوز إقليم الدولة الواحدة .

إن الحرية هي أعز ما يملكه الإنسان ، ولذلك ينبغي المحافظة عليها ، ولذا كان الصراع على تثبيتها وترسيخها والمحافظ عليها ، من أكبر الصراعات وأشدها التى عرفها العالم .

فالفرد أيا كان مستوى المجتمع الذي يعيش فيه ، وجب أن يتمتع بحد أدني من الحقوق والحريات التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في 10 /12 /1948

وكان الإسلام سباقا في تثبيت الحقوق الأساسية للإنسان ، باعتباره كائن بشرى كرمه الله عزوجل بالعقل . فكل إنسان أقر له ديننا الحنيف الحماية والصيانة من أن يسفك دمه او ينتهك عرضه او يغتصب ماله أو أن تقيد حريته بدون وجه حق ولا سند قانوني .

ومما لاشك فيه أن الدولة الحديثة بسلطانها ، وعن طريق أجهزتها المختلفة ، تملك أن توقع العقاب على المتهم بجميع الطرق والوسائل التى حددها لها المشرع والقانون الأنظمة الدستورية . ووضعت لها قواعد معينة ، يجب احترامها عند تطبيق القانون على المتهم . ولعل من أهم هذه القواعد والمبادئ ، مبدأ الأصل في المتهم البراءة . ذلك أن ارتكاب الفرد للجريمة لا يؤدي حتما وبصورة آلية الى تسليط العقوبة عليه . بل لا بد من أن يكون ذلك من خلال مجموعة من القواعد الإجرائية تمر بها الدعوى الجزائية المقامة ضد مرتكب الجريمة ، تهدف هذه الإجراءات الى إحاطة الفرد بضمانات تكفل له صيان حقوقه وحريته الشخصية ، على النحو الذي يحقق التوازن بين مصلحته في أن لا تمس حريته ومصلحة الدولة والمجتمع في توقيع العقاب على الجاني . إن الصراع بين تطبيق القانون وضمانة حرية الأفراد ، صراع أبدي ودائم ، ذلك أن امتياز السلطة على الحرية او امتياز الحرية على السلطة ، لا يعتبران حلان مثاليان ، لأنه في حالة طغيان السلطة على الحرية ، فإن حقوق الأفراد قد تكون مهضومة ، وعلى العكس من ذلك ، فإن تفوق الحرية على السلطة ، قد يترتب عليه فقدان الدولة لهيبتها نحو الأفراد . ومن هنا كان الحل الأمثل والأفضل هو محاولة خلق التوازن ، بين السلطة التى تريد تطبيق القانون على الجناة ، وبين ضمان حرية الأفراد وحقوق الإنسان .

وللوصول الى هذه النتيجة ، لابد على الدولة (وهي الطرف الأقوى في المعادلة) ، حتى يمكن أن نسميها بدولة القانون ، أن تخضع في جميع الأعمال التى تقوم بها الى مبدأ هام وأساسي ، وهو مبدأ المشروعية ، الذي يعني تطابق جميع الأعمال والتصرفات التي تقوم بها الدولة ، مع القانون بمفهومه الواسع . هذا المبدأ يعتبر بمثابة ضمانة أساسية للأفراد. إذ ترتكز عليه الحماية الايجابية لتلك الحقوق والحريات .

وتتجلي أهمية ذلك ، في ما وضعه المشرع الجزائري ، من مبادئ دستورية وقواعد قانونية نص عليها الدستور وقانون الإجراءات الجزائية ، بحيث وضع المشرع موازنة عادلة وسليمة ، (على الأقل من الناحية النظرية) ، بين تطبيق القانون وحقوق الأفراد في المجتمع . فلم يجعل سبيلا لمصالح المجتمع وحقوقه ، لأن تطغي على مصالح الفرد وحقوقه .

ومع هذا ، وخشية أن تختل هذه الموازنة ، نظرا لضعف الفرد أمام الضمانات التى تحيط بها الدولة نسفها إيزاء مسميات المصلحة العامة ، والسلامة العامة ، والأمن العام وغيرها من المسميات لذا جاء الدستور والقوانين النافذة ، بقواعد أخري ، تمثل حواجز واقية لحريات الأفراد وحقوقهم . من أن تصاب بأذى ، مثل المتهم بريء حتى تثبت إدانته ، والشك يفسر لصالح المتهم ، ولا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه ، إلاّ في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة . أو بأمر قضائي ووفقا لأحكام القانون .

وكل إنسان تقيد حريته ، بأي قيد يجب أن تصان كرامته ، ويحظر التعذيب الجسدي

أو المعنوي ، كما يحظر أخذ الاعترافات جبرا أثناء التحقيق ، وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين تحت وطأة الإكراه ، أو التهديد ، لا يؤخذ به ، ولا يعول عليه. ويعتبر التعذيب الجسدي أو النفسي عند القبض أو الاحتجاز أو السجن جريمة لا تسقط بالتقادم . ويعاقب عليها كل من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها ، ويحدد القانون عقوبة لذلك . ويقدر التعويض لمن لحقه ضرر من ذلك.

وعلى هذا الأساس ، وجب البحث عن الآليات الكفيلة بتحقيق الموازنة ، بين حق الدولة والمجتمع في الأمن وقمع الجريمة ، وبين تنفيذ القانون على المجرمين ، وضمان حقوقهم في عدم المساس بحقوقهم الأساسية التى يحميها الدستور والاتفاقيات الدولية، في مجال حقوق الإنسان .

وفي هذا الصدد ، يجب أن نلفت انتباه أفراد الضبطية القضائية ، (سواء من الدرك أو من الشرطة) ، الى أهمية احترام الحريات الفردية ، أثناء ممارسة مهامهم ، لقمع الجرائم على مختلف أنواعها ، وتطبيق القانون على المجرمين . وذلك قصد تفادي أي انزلاق ، من شأنه المساس بسمعة ومصداقية الدولة الجزائرية ، لا سيما ، في هذه المرحلة التى تتعالي فيها الأصوات المنادية باحترام حقوق الإنسان . وبذلك يسهر رجال الضبطية القضائية على المساهمة في تكريس دولة الحق والقانون . ولذلك ، يجب أن يتحلى أرافد الضبطية القضائية ، بالحس المدني ، وبالآداب العامة والأخلاق الفضيلة .

وتجدر الإشارة في الأخير ، الى أن حقوق الإنسان ، لها خصائص ومميزات خاصة تتمثل في كونها ، ملك لكل فرد ، ولا يمكن التنازل عنها للغير . وهي ذات صبغة عالمية ، أي تخص جميع أفراد المجتمع في العالم ، دون استثناء ، وهي غير قابلة للتجزئة .

والجزائر على غرار كل دول العالم الرائدة في حقوق الإنسان ، دأبت منذ الوهلة الأولي الى تبني هذه الحقوق ، وذلك من خلال انضمامها ومصادقتها على جل هذه المواثيق والاتفاقيات الدولية في هذا المجال . فمباشرة وبعد الاستقلال ، صادقت الجزائر على معظم الاتفاقيات الدولية ، إذ نص دستورها الأول لسنة 1963 في مادته الحادية عشر ، على موافقة الجمهورية الجزائرية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وسنقسم هذه الدراسة الى مبحثين . المبحث الأول ، نتناول فيه ، واقع حقوق الإنسان والحريات في الجزائر قبل التعديل الدستوري لسنة 2016 . المبحث الثاني نتكلم فيه ، عن واقع حقوق الإنسان والحريات ، في ظل التعديل الدستور لسنة 2016 .

المبحث الأول

واقع حقوق الإنسان والحريات في الجزائر قبل التعديل الدستوري لسنة 2016. [1]

إن الجزائر على غرار باقي دول العالم ، كرست ، وذلك منذ الاستقلال ، مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، في مختلف دساتيرها حيث أنشأت هيئات ومؤسسات

للسهر على ضمان هذه الحقوق والحريات . والكلام عن واقع حقوق الإنسان والحريات في الجزائر ، لا يمكن الحديث عنه إلاّ إذا تطرقنا الى حقوق الإنسان في الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال الى التعديل الدستوري لسنة 2016 . وعليه سنقسم ، هذا المبحث الى أربعة مطالب ، المطب الأول تناول فيه ، واقع حقوق الإنسان والحريات في دستور 1963 . والمطلب الثاني ، نخصصه لواقع حقوق الإنسان والحريات في دستور 1976 .المطلب الثالث ، ندرس فيه ، واقع حقوق الإنسان والحريات في دستور 1989. المطلب الرابع ، نتناول فيه ، واقع حقوق الإنسان والحريات في دستور 1996.

المطلب الأول

واقع حقوق الإنسان والحريات في دستور 1963[2]

إن الشعب الجزائري ، أكثر الشعوب في العالم إدراكا لقيمة الحرية وأهميتها ، نظرا لما عرفه من سلب لحريته ، وإهدارا لحقوقه من طرف المستعمر الفرنسي طيلة 132 سنة من الاحتلال بحيث تعرض فيها الشعب الجزائري الى التقتيل والتعذيب والتنكيل والاضطهاد ، بجميع أنواعه وأشكاله من طرف المستعمر الفرنسي ، الأمر الذي أدي بالدولة الجزائية غداة الاستقلال الى الانضمام مبكرا الى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وذلك في دستور سنة 1963 .

وعلى هذا الأساس تبنت الجزائر ، منذ الاستقلال ، حماية حقوق الإنسان، فقد تضمن دستور سنة 1963 ، نصوصا كثيرة تخص حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطن ، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية ، فقد نصت المادة 11 من دستور 1963 على أن الجمهورية الجزائرية تعلن انضمامها الى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأكد دستور 1963 في باقي مواده على حرمة حقوق المرأة ، وضمان حقوق الدفاع ، وحرمة المسكن، وحرمة المراسلات وحرية التعبير ، إلاّ أن هذا الدستور، لم يتم تطبيقه بشكل فعال في العديد من المجالات ، نظرا للظروف السياسية التى كانت تعيشها الدولة الجزائرية في ذلك الوقت . فقد كان اهتمام الدولة الجزائرية منصبا في ذلك الوقت على بناء المؤسسات الاقتصادية .

المطلب الثاني

واقع حقوق الإنسان والحريات في دستور 1976[3]

أما دستور 1976 ، فقد جاء لتوطيد التوجه الاشتراكي الذي كانت تنتهجه الدولة في ذلك الوقت . ورغم أن دستور 1976 لم يشر للأحكام التى نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلاّ أنه ضمنيا اعتراف بهذه الحقوق لأن الجزائر تبنت الأهداف التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، فنص دستور 1976 على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، كحماية الحق في العمل ، والحق النقابي والحق في الحماية الاجتماعية ، وضمان المساواة بين جمع المواطنين في الحقوق والواجبات ، وحرية المعتقد ، كما أكد دستور 1976 على حماية الحقوق الشخصية للفرد ، كحق الشخص في حرمة حياته وشرفه ، ومسكنه ، وسرية المراسلات ، والاتصالات ، وحق التنقل . وقد نصت المادة 71 من دستور 1976 على معاقبة كل من يرتكب المخالفات ضد الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، وهذا جانب جزائي مهم جدا لضمان حقوق الانسان وحرياته الأساسية .

يبقي أن نشير ، الى أن مجال الحقوق السياسية في دستور 1976، ضيق جدا نظرا لطبيعة النظام السياسي في ذلك الوقت.

المطلب الثالث

واقع حقوق الإنسان والحريات في دستور 1989 [4]

جاء دستور 1989 ، ليرسم معالم تغيير نظام الحكم في الجزائر ، من الاتجاه الاشتراكي الى النمط الرأسمالي ، بحيث تبني التعددية السياسية ، أي التعددية الحزبية، وضمان الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي . واشتمل دستور 89 ، على بنود خاصة بالحقوق والحريات الاساسية للمواطن ، فحظر العنف البدني والمعنوي، وكفل حرية التعبير والاجتماع ، والحق في العمل ، والحق في الإضراب ، في القطاعين العام والخاص ، وحدد شروط الحبس الاحتياطي ، في ميدان التحقيق الجزائي ، وأنشأ

المجلس الدستوري ، الذي يتولي مدى مطابقة التشريعات الداخلية للدستور . ونص على حرمة الحياة الخاصة ، في أحكام المادة 37 ، بقوله ، لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة . وحرمة شرفه وسرية المراسلات والاتصالات . ونص كذلك على حرمة المسكن ، في أحكام المادة 38 فقال تضمن الدولة ، عدم انتهاك حرمة المسكن ، فلا تفتيش إلاّ بمقتضي القانون ، وفي إطار احترامه ولا تفتيش إلاّ بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة ، كما يجب عرض الموقوف للفحص الطبي ، كما أن حجز الموقوف ، يجب أن يكون في مكان لائق لحفظ كرامته . وأحاطت المادة 45 منه حالة التوقيف للنظر بضمانات دستورية ، من أجل السلامة البدنية للشخص الموقوف ، وحفظ كرامته فلا يتعدي التوقيف للنظر 48 ساعة ، إلاّ بموجب أمر مكتوب من وكيل الجمهورية .

ورغم تأكيد دستور 89 على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، إلاّ أنه لم يشر الى الوسائل والإجراءات التى يجب على الدولة أن تتخذها لتجسيد مبدأ المساواة ، وتمكين المواطنين من الاستفادة من الحقوق والحريات العامة .

المطلب الرابع

واقع حقوق الإنسان والحريات في دستور 1996 [5]

أما دستور 96 ، فقد سعي الى تدعيم وتوطيد دولة الحق والقانون ، فقد اشتمل على الحقوق الفردية والجماعية ، كمبدأ المساواة في حماية حقوق الأشخاص والحريات الأساسية للفرد ، ولأول مرة نص دستور 96 على حرية التجارة والصناعة، وهذا ما يؤكد سعي الجزائر الى التفتح أكثر على النظام الاقتصادي الرأسمالي . وقد نصت المادة 42 من دستور 96 ، على حق إنشاء الأحزاب السياسية ، وهذا ما يؤكد سعي الجزائر الى تكريس نظام ديمقراطي ، يمتاز بالتعددية الحزبية .

وتجدر الإشارة ، الى أن دستور 96 ، أعاد تنظيم المؤسسات ، وذلك بإنشاء مؤسسات جديدة مثل البرلمان بغرفتيه ، ومجلس الدولة ، ومحكمة التنازع ، قصد حماية مصالح

الأفراد من مختلف التجاوزات ، التى قد تحدث أثناء تطبيق القانون ، وأكد دستور 96، على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطن ، التى تضمنتها المعاهدات التى تمت المصادقة عليها من طرف الجزائر . كما نص دستور 96 ، على أن الدولة تضمن عدم انتهاك حرمة الإنسان ، ويحضر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بكرامة الإنسان، ونص دستور 96 كذلك ، على أن القانون يعاقب على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات الأساسية للمواطن ، وعلى كل ما يمس بسلامة الإنسان البدنية والمعنوية . ولا تفتيش إلاّ بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية ، ولا يمكن تفتيش المسكن ، إلاّ بحضور المعني بالأمر شخصيا ، وإذا تعذر ذلك بحضور ممثل المتهم شخصيا ، وإذا تعذر ذلك حضور شاهدين من غير الموظفين الخاضعين لسلطة ضابط الشرطة القضائية .

المبحث الثاني

واقع حقوق الإنسان والحريات في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016

على غرار مختلف الدساتير الجزائرية السابقة ، جاء التعديل الدستوري لسنة 2016، ليؤكد مرة أخرى على حماية وصيانة حقوق الأشخاص والحريات العامة وتعزيزها ، فقد نصت المادة 38 منه على أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة ، وتضيف المادة 34 منه على أن الدولة تضمن عدم انتهاك حرمة الإنسان ، ويحضر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة ، وأضاف التعديل الدستوري الجديد ، بموجب أحاكم المادة 40 منه ، على أن المعاملة القاصية أو ألاّ إنسانية أو المهينة ، يعاقب عليها القانون ، ويعاقب القانون كذلك ، على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات الاساسية للمواطن ، وعلى كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية ، ولا مساس بحرية المعتقد ، وحرية الرأي ، وحرية ممارسة العبادة مضمونة ، في ظل احترام القانون ، ولا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة ، وحرمة شرفه، وسرية المراسلات ، والاتصالات ، بجميع أنواعها وأشكالها مضمونة ولا

يجوز المساس بهذه الحقوق ، دون أمر معلل من السلطة القضائية ، وأكد تعديل سنة 2016 ، على حماية حرمة المسكن ، فلا تفتيش إلاّ بمقتضي القانون وفي إطار احترامه. ولا يجوز البدء في تفتيش المساكن ومعاينتها ، قبل الساعة الخامسة صباحا ، ولا بعد الساعة الثامنة ليلا ، إلاّ إذا طلب صاحب المنزل ذلك ، أو وجهت نداءات من الداخل ، أو في الأحوال الاستثنائية المقررة قانونا . ولا تفتيش إلاّ بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة . ويجب على ضابط الشرطة القضائية أن يضع تحت تصرف الشخص الموقوف للنظر كل وسيلة تمكنه من الاتصال فورا بأحد أصوله

أو فروعه ، أو إخوته ، ، أو زوجه ، حسب اختياره ، أو الاتصال بمحاميه . وعند انقضاء مواعيد التوقيف للنظر ، يتم وجوبا ، فحص طبي للشخص الموقوف . ويجرى الفحص الطبي من طرف طبيب يختاره الشخص الموقوف ، من الأطباء الممارسين في دائرة اختصاص المحكمة ، وتضم شهادة الفحص الطبي لملف الإجراءات . ولا يتم التوقيف للنظر ، إلاّ في أماكن معلومة مسبقا ، من طرف النيابة العامة ومخصصة لهذا الغرض ، تضمن احترام كرامة الإنسان . ويقوم وكيل الجمهورية باستجواب الشخص المقدم إليه بحضور محاميه إن وجد .

يتضح من خلال نصوص التعديل الدستوري لسنة 2016 ، بأن المشرع الدستوري الجزائري ، نص على الحق في الخصوصية واعتبره حق من حقوق الإنسان ، تتم حمايته من طرف السلطة القضائية . غير أن الحق في الخصوصية ، يبقي لا يجد تطبيقا له في الحياة العملية ، لكون أن الحق في الخصوصية له مميزاته وخصوصياته ، بحيث يختلف عن الحقوق الأخرى الواضحة المعالم ذلك أن فكرة الخصوصية مرتبطة أساسا ، بحياة الإنسان الشخصية ، وتطور الحياة المعاصرة جعلت حياة الفرد في خطر ، لتفشي أسراره ، أمام الزحف التكنولوجي وما يحمله من مخاطر على خصوصية الفرد .يبقي أن نشير ، الى أن جميع القواعد القانونية التى تحمي حرية الأفراد ، تبقي حبرا على ورق إذا لم تكن هناك ضمانات وآليات فعالة لضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطن وتجسيدها على أرض الواقع ، ولعل من بين أهم هذه الضمانات ، تلك المحددة

في قانون الإجراءات الجزائية بالنسبة للمصالح الأمنية ، والسلطات القضائية ، أثناء تأدية مهامها في تطبيق القانون . ولذلك سنقسم هذا المبحث الى مطلبين المطلب الأول نتناول فيه ، دور ضباط الشرطة القضائية في ضمان وترقية وحماية حقوق الإنسان. المطلب الثاني ، ندرس فيه ، دور القضاء في ضمان وترقية وحماية حقوق الإنسان .

المطلب الأول

دور ضباط الشرطة القضائية في ضمان وترقية وحماية حقوق الإنسان

إن موضوع تطبيق القانون ، الذي هو دور أساسي من أدوار الضبطية القضائية، مرتبط أساسا بمدى احترام أفراد الضبطية القضائية للقوانين والامتثال لها ، فكل تصرف أو نشاط يقوم به عناصر الضبطية القضائية ، لابد أن يخضع للقانون ، ويكون وفقا للشرعية واحترام حقوق الإنسان

لأن رجال الضبطية القضائية ، إذا التزموا بالقانون ، فإن ثقة المواطن تزداد وتتدعم ، ويصبحون بذلك يشجعون المواطن على التعامل معهم ، وإمدادهم بمختلف المعلومات التى يحتاجونها ، ويقرّب أفراد المجتمع منهم .

ذلك أن رجل الضبطية القضائية ، حينما يقوم بتنفيذ مهامه ، هو في الحقيقة يقدم خدمة للمجتمع فيحس أفراد المجتمع بأن أفراد الضبطية القضائية ، يدافعون عن مصالحهم ويضمنون لهم حقوقهم وحرياتهم الأساسية ، فحينما يتدخل أفراد الضبطية القضائية لمساعدة شخص ما في حالة صعبة

أو إعطائه معلومات حول كيفية حل المشكل الذي يتخبط فيه ، هنا يخدم عناصر الضبطية القضائية مؤسستهم ، ويعملون على إعطائها شهرة وسمعة طيبة لدى أفراد المجتمع ، ولا ننسي أن المواطن أصبح اليوم واعيا ، ويلاحظ ويراقب تصرفات عناصر الضبطية القضائية ، هل هي موافقة للقانون أم لا ؟ .

ومن المعلوم بالضرورة ، أن كل النشاطات والإجراءات التى يقوم بها ضباط الشرطة القضائية تخضع حصريا ، الى قواعد قانونية محددة ، ومضبوطة بشكل واضح في قانون الإجراءات الجزائية فضباط الشرطة القضائية ، يعملون تحت إشراف وكيل الجمهورية ، ورقابة غرفة الاتهام وهذا الإجراء كفيل بضمان حقوق الأفراد ، حتى لا يصبح المواطن ضحية التعسف.

لقد أعطى المشرع الجزائري ، لضباط الشرطة القضائية مجموعة من الصلاحيات، تساعدهم على كشف الحقيقة والملابسات المرتبطة بالجريمة ، من بينها التوقيف للنظر، وتفتيش مسكن المشتبه فيه ، لكن في مقابل ذلك ، منح المشرع الجزائري ضمانات للمشتبه فيه ، تكفل له احترام حريته الفردية

وسنقسم هذا المطلب ، الى فرعين ، ندرس في الفرع الأول ، ضمانات المشتبه فيه عند التوقيف للنظر . ونتناول في الفرع الثاني ، ضمانات المشتبه فيه عند تفتيش مسكنه .

الفرع الأول

ضمانات المشتبه فيه عند التوقيف للنظر

التوقيف للنظر اجراء يساعد ضباط الشرطة القضائية على كشف حقائق وملابسات الجريمة ومعرفة مرتكبيها لذا نجد أن المشرع الجزائري قد خول لضابط الشرطة القضائية وحده مباشرة هذا الاجراء ، ولكنه بالمقابل قيده بأحكام وقواعد تضمن حقوق الموقوف للنظر يترتب على مخالفتها قيام المسؤولية التأديبية أو الجزائية لضباط الشرطة القضائية .

يجب على ضابط الشرطة القضائية المؤهل قانونا لاتخاذ إجراءات التوقيف للنظر ، احترام الإجراءات القانونية المرتبطة بهذا الإجراء . وفي هذا الصدد ، منح المشرع الجزائري ، للموقوف للنظر ، مجموعة من الحقوق والضمانات ، تكفل له احترام حريته ، من أهمها .

أولا . إخطار الجهة المختصة ، بحيث يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يخطر وكيل الجمهورية فورا . وأن يقدم له تقريرا عن دواعي التوقيف للنظر . وفقا لإحكام المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية[6] . إن كان هذا التوقيف في حالة التلبس بجناية أو جنحة ، وفي مرحلة التحقيق الابتدائي عند جمع التحريات ، أما إذا كان التوقيف للنظر بمناسبة تنفيذه لإنابة قضائية ، فلإخطار يكون لقاضي التحقيق[7]

ثانيا. مدة التوقيف للنظر . لقد حدد المشرع الجزائري مدة التوقيف للنظر بثمان وأربعين 48 ساعة وهذا ما أكدته المادة 60 من الدستور الجزائري بنصها (يخضع التوقيف للنظر في مجال التحريات الجزائية للرقابة القضائية ، ولا يمكن أن يتجاوز مدة 48 ثمان وأربعين ساعة ..) وكذا المواد 51 /02 من قانون الإجراءات الجزائية . (... لا يجوز أن تتجاوز مدة التوقيف للنظر ثمان وأربعين ساعة ...) والمادة 65 /01 من قانون الإجراءات الجزائية (.. إذا دعت مقتضيات التحقيق الابتدائي ضابط الشرطة القضائية إلى أن يوقف للنظر شخصا مدة تزيد عن ثمان وأربعين ساعة ، فإنه يتعين عليه أن يقدم ذلك الشخص قبل انقضاء هذا الأجل إلى وكيل الجمهورية ....) . والمادة 141/01 من قانون الإجراءات الجزائية ، (إذا اقتضت الضرورة لتنفيذ الإنابة القضائية أن يلجأ ضابط الشرطة القضائية لتوقيف شخص للنظر فعليه حتما ، تقديمه خلال ثمان وأربعين ساعة إلى قاضي التحقيق في الدائرة التى يجري فيها تنفيذ الإنابة...) .

ثالثا . حق الموقوف للنظر الاتصال بأهله .منح المشرع الجزائري للموقوف للنظر مجموعة من الحقوق ، تكفل احترام حريته الفردية ، وفي مقابل ذلك ألقي المسؤولية على ضباط الشرطة القضائية ، في حالة إخلالهم بهاته الالتزامات المفروضة عليه . ومن بين أهم هذه الحقوق . أن يخبر ضابط الشرطة القضائية الموقوف بالحقوق المذكورة في أحكام المادة 51 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجزائية . (... كل شخص أوقف للنظر يخبره ضابط الشرطة القضائية بالحقوق المذكورة في المادة 51 مكرر01 أدناه ، ويشار الى ذلك في محضر الاستجواب ..) .

يجب على ضابط الشرطة القضائية ، أن يضع تحت تصرف الشخص الموقوف للنظر ، كل وسيلة تمكنه من الاتصال فورا ، بأحد أقاربه وتلقي زيارته . يجب أن يتم التوقيف للنظر في أماكن تضمن احترام كرامة الإنسان ، لا يجوز لضابط الشرطة القضائية ، إكراه الموقوف للنظر ، من أجل الإدلاء بتصريحاته باستعمال أساليب العنف والقوة . وهذا ما أكدته أحكام المادة 34 من التعديل الدستوري ، والمادة 51 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية . يتم وجوبا بعد انقضاء مواعيد التوقيف للنظر، فحص طبي للشخص الموقوف للنظر ، يجري الفحص الطبي من طرف طبيب يختاره الشخص الموقوف من الأطباء الممارسين في دائرة اختصاص المحكمة ، وتضم شهادة الفحص الطبي لملف الإجراءات . يجب أن يتم سماع الموقوف للنظر في ظروف حسنة ، تتخللها فترات للراحة ، وفقا لأحكام المادة 52 من قانون الإجراءات الجزائية. يجب أن يذكر هذا البيان في سجل خاص ، ترقم وتختم صفحاته ويوقع عليه وكيل الجمهورية ، ويوضع لدى كل مراكز الضبطية القضائية .

الفرع الثاني

ضمانات المشتبه عند تفتيش مسكنه

يعتبر الحق في حرمة المسكن[8] من أهم خصوصيات كل إنسان ، ويعتبر هذا الحق من الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان ، ويقصد بالحق في حرمة المسكن ، هو حق الشخص في أن يمنع الغير من الدخول إلى مسكنه ، إلاّ بإذنه ورضاه ، وهذه الحماية تمتد لكل شخص سواء كان مالكا أو مستأجرا أو مجرد شاغلا للعين ، وليس الهدف من حرمة المسكن هو حماية أموال الشخص ، وإنما هو توفير الحماية للشخص حيث يسكن[9].

ومن بين أهم الضمانات التي منحها التعديل الدستوري لسنة 2016 للمشتبه فيه ، عدم انتهاك حرمة منزله ، فلا يمكن تفتيش مسكن المشتبه فيه ، قبل الساعة الخامسة صباحا ولا بعد الساعة الثامنة ليلا، إلاّ إذا طلب صاحب المنزل ذلك ، أو

وجهت نداءات من الداخل ، أو في الأحوال الاستثنائية . لا يجوز التفتيش ، إلا بإذن مسبق من وكيل الجمهورية ، أو قاضي التحقيق . يجب أن يحصل التفتيش بحضور المشتبه فيه شخصيا ، فإذا تعذر عليه ذلك ، فبحضور ممثله القانوني ، وإذا تعذر ذلك، استدعي ضابط الشرطة القضائية ، شاهدين من غير الموظفين الخاضعين لسلطته ، لحضور عملية التفتيش وفقا لأحكام المادة 45 من قانون الإجراءات الجزائية[10] .

وتجدر الإشارة ، إلى أن ضابط الشرطة القضائية ، تقع عليه المسؤولية ، في حالة إخلاله بالأحكام القانونية ، وفقا لنص المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية[11] . ذلك أن انتهاك الأحكام المتعلقة بآجال التوقيف للنظر ، يعرض ضابط الشرطة القضائية للعقوبات التي يتعرض لها ، من حبس شخص تعسفيا ، وتختلف المسؤولية ، بحسب نوع الخطأ المرتكب . فإذا كان الخطأ بسيطا ذو طابع إداري تقع عليه المسؤولية التأديبية. أما اذا كان الخطأ جسيما يصل الى حد الجرية تقع عليه المسؤولية الجزائية .

المطلب الثاني

دور القضاء في ضمان وترقية وحماية حقوق الإنسان

يتمتع القاضي الجزائي بسلطات واسعة ومتنوعة ، نظرا لما لها من آثار على حقوق الإنسان سواء كان ذلك في مرحلة التحقيق ، أو مرحلة المحاكمة . وعلى هذا الأساس سنقسم هذا المطلب الى فرعين . الفرع الأول ، ندرس فيه ، ضمانات المشتبه فيه أمام جهات التحقيق . والفرع الثاني ، نتناول فيه ، ضمانات المشتبه فيه في مرحلة المحاكمة .

الفرع الأول

ضمانات المشتبه فيه أمام جهات التحقيق

تكون النيابة العامة مجبرة على تحريك الدعوى العمومية عن طريق إجراءات التحقيق متى كانت الواقعة المعروضة عليها تشكل جناية ، أو جريمة مرتكبة من طرف أعضاء الحكومة وبعض الموظفين ، أو الجنح المرتكبة من طرف الأحداث[12].

فإذا تبين للنيابة العامة عند ختام مرحلة البحث والتحري أو الاستدلال ، والتدقيق فيه أن الواقعة موضوع الاستدلال لها وصف الجناية ، فإنه يجب عليها أن تحرك الدعوى العمومية بتلك الجناية أمام قاضي التحقيق . فتحريك الدعوى العمومية في مواد الجنايات عن طريق اجراءات التحقيق ، مبدأ عالمي متبع في كل الانظمة القانونية[13].

وقد أكد المشرع الجزائري على الزامية التحقيق في مواد الجنايات في المادة 66 من قانون الإجراءات الجزائية التي تقضي بأن (التحقيق الابتدائي وجوبي في مواد الجنايات. أما في مواد الجنح فيكون اختياريا ، ما لم يكن ثمة نصوص خاصة . كما يجوز إجراؤه في مواد المخالفات إذا طلبه وكيل الجمهورية).

ومن قراءة نص المادة 66 من قانون الإجراءات الجزائية المذكورة ، يتضح أن الفقرة الأولي منها قد جعلت سلطة النيابة العامة مقيدة في مواد الجنايات ، حيث لا يمكنها الاتهام في جناية وتحريك الدعوى العمومية بشأنها ، إلاّ عن طريق احالتها على جهات التحقيق ، وذلك على خلاف الجنح والمخالفات التي تكون فيهما للنيابة العامة السلطة التقديرية في الخيار بين الاحالة المباشرة على المحكمة أو الاحالة على جهات التحقيق[14] وفي مرحلة التحقيق ، يتحقق قاضي التحقيق ، من هوية المتهم ، ويحيطه علما بكل واقعة من الوقائع المنسوبة إليه ، وينبهه الى أنه حر في عدم الإدلاء بأي إقرار ، أو تصريح إلا بحضور محام وينوه عن ذلك التنبيه في محضر التحقيق ، تطبيق لأحكام المادة 100 من قانون الإجراءات الجزائية [15] لا يجوز إجراء مواجهة بين المتهم والمدعى المدني ، إلاّ بحضور محام ، وفقا لأحكام المادة 105 من قانون الإجراءات الجزائية [16] . ويصدر قاضي التحقيق أوامر ، تمس بالحريات الفردية للأفراد كالأمر بالرقابة القضائية والحبس الاحتياطي ، ونظرا لما تتضمنه هذه الأوامر من قيود لحرية المتهم أجازت المادة 172 من قانون الإجراءات الجزائية [17] ، للمتهم أو وكيله ، الحق في رفع استئناف هذه الأوامر أمام غرفة الاتهام . ويجوز لوكيل الجمهورية أو المتهم أو الطرف المدني ، تقديم طلب تنحية الملف من قاضي التحقيق لفائدة قاض آخر من

قضاة التحقيق ، ويرفع طلب التنحية بعريضة مسببة الى رئيس غرفة الاتهام ، وتبلغ الى القاضي المعني ، الذي يجوز له تقديم ملاحظات كتابية ، وفقا لأحكام المادة 71 من قانون الإجراءات الجزائية [18] . وألزمت المادة 123 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية[19] ، قاضي التحقيق بتسبيب الأمر ، بالوضع في الحبس الاحتياطي ، ولا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي أو المؤقت أربعة أشهر في مادة الجنح . وفقا لأحكام المادة 125 من قانون الإجراءات الجزائية. ويمكن تمديد هذه المدة في الجنايات ، إذا اقتضي الأمر ذلك. ويجوز لقاضي التحقيق أن يأمر بإجراء فحص طبي للمتهم . ويجوز للمتهم أو محاميه ، أن يطلب الإفراج المؤقت من قاضي التحقيق .

الفرع الثاني

ضمانات المشتبه فيه في مرحلة المحاكمة

تعتبر جلسة المحاكمة هي المرحلة الحاسمة والمهمة في الدعوى العمومية ، والتي يتحدد من خلالها مصير المتهم بالجريمة . وإذا كان الغالب أن التحقيق الابتدائي يستغرق زمنا طويلا يصل في بعض الأحيان الى شهور وربما يمتد الى سنوات ، فإن المحاكمة قد تتم في خلال ساعة أو عدة ساعات ولربما أيام في حالات نادرة ، إلاّ أن ذلك لا يحول دون وجود تحقيق حقيقي تجريه المحكمة من خلال المناقشات والاستجوابات والمواجهات والأسئلة التي تتم أثناء جلسة المحاكمة . ولهذا سميت هذه المرحلة بمرحلة التحقيق النهائي ، باعتبارها المرحلة الختامية في الدعوى العمومية ، يكون الغرض منها الوصول الى الحقيقة الواقعية والقانونية ، ثم يتم الفصل في موضوع الدعوى العمومية ، بصدور حكم بالبراءة أو الادانة[20] . ويتمتع المتهم بضمانات لابد أن يحترمها القاضي الجزائي أثناء المحاكمة مثل المتهم بريء حتى تثبت إدانته ، الشك يفسر لصالح المتهم، السماح للمتهم بتحضير دفاعه ، للاستعانة به ، ويعتبر ذلك وجوبا في مادة الجنايات، نظرا لشدة العقوبة التي تنتظر المتهم ، فإن لم يعين محاميا عين له القاضي محاميا طبقا لأحكام المادة 292 من قانون الإجراءات الجزائية[21].

خاتمة

لا شك أن الحقوق والحريات العامة قد احرزت تقدما كبيرا وحققت طفرة نوعية هائلة في العصر الحديث ، حيث استطاعت أن تفرض نفسها على معظم دول العالم وصار من الأمور الطبيعية أن يخصص مشرعو الدساتير في جميع أنحاء حيزا كبيرا لتلك الحقوق والحريات ، بعد أن كانت غير معترف بها بشكل رسمي في عدد كبير من دول العالم .

والقارئ لمختلف الدساتير الجزائرية يجدها قد تضمنت عددا كبيرا من المبادئ التي جاء بها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فخصصت لذلك جزءا كبيرا يتعلق بالحقوق والحريت العامة للأفراد

إلاّ أن ذلك غير كاف لضمان الحماية لهته الحقوق والحريات .

والسبيل الى تحقيق ذلك لابد من أن يبدأ من الأفراد أنفسهم قبل أي طرف آخر ، فليس ثمة جدوى من أي نظام يوضع لحماية تلك الحقوق والحريات ، ما لم ينضج لدى الأفراد الوعي السياسي لممارسة تلك الحقوق والحريات في حدود الدستور والقانون .

ونظرا لما يكتسبه موضوع حقوق الإنسان من أهمية بالغة على الصعيدين الدولي والمحلي وما ينجر عنه من انعكاسات خطيرة في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية، وباعتبار ضباط الشرطة القضائية جهاز من أجهزة حماية حقوق الإنسان ، يجب تذكير ضباط الشرطة القضائية بإلزامية العمل ضمن الأطر القانونية في جميع الحالات ، ذلك أن تطبيق القانون مع احترام حقوق الإنسان هو الحل الأمثل الذي يجب اتباعه من طرف ضباط الشرطة القضائية أثناء ممارسة مهامهم ، لقمع الجرائم على مختلف أنواعها ، وتطبيق القانون على المجرمين . وذلك قصد تفادي أي انزلاق، من شأنه المساس بسمعة ومصداقية الدولة الجزائرية ، لا سيما ، في هذه المرحلة التى تتعالي فيها الأصوات المنادية باحترام حقوق الإنسان . وبذلك يسهر رجال الضبطية القضائية على المساهمة في تكريس دولة الحق والقانون .

ولا شك أن تحقيق التوازن بين حقوق المواطن وضرورة الحفاظ على الامن في المجتمع يعد من الامور الصعبة والشائكة ، ولن يتأتى ذلك الا في ظل نظام قائم على الديمقراطية وعلى هذا الاساس يجب الاجتهاد اكثر في غرس مبادئ حقوق الانسان في دهنية رجال الضبطية القضائية عن طريق اعاد برامج تعليمية خاصة في هذا المجال لمختلف الفئات داخل المدارس ومراكز التكوين وعلى رجال الامن بصفة عامة أن يتنصلوا نهائيا من فكرة حب التسلط التي تطغي على البعض ذلك أن مهمة الكشف عن الجرائم وضبط مرتكبيها ليست سهلة ولا بالأمر الهين ، فربما يدفعهم حماسهم ورغبتهم في توقيف الجناة الى استخدام وسائل قد تنطوي على انتهاك حقوق وحريات الاشخاص، وهنا المسؤولية تعد فردية وتؤثر سلبا على نظام الحكم لان انتهاك حقوق الفرد من شأنه أن يعمق الهوة بين الفرد وبين نظام الحكم وهي أمور تهدد استقرار النظام

ومن جهة أخرى يجب على جهاز العدالة أن يلعب دورا مهما وكاملا في مراقبة أعمال الضبطية القضائية ، فليس هناك ما يمنع وكيل الجمهورية من ممارسة كافة سلطاته على إدارة وتوجيه ومراقبة عمل ضباط الشرطة القضائية التابعين له . يجب تنظيم ملتقيات دورية مع ممثلين المرصد الوطني لحقوق الانسان ، وبحضور رجال الضبطية القضائية وبمشاركة المجتمع المدني .والاساتذة المختصين في القانون الدولي وحقوق الانسان لإلقاء محاضرات حول هذا الموضوع ، لتدارس مستجدات القانون الدولي الانساني في إطار حقوق الانسان .

الهوامش.

1 - صدر القانون رقم 16 /01 المؤرخ في 06 /03 /2016 في الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 /03 /2016. الذي تم بموجبه تعديل الدستور. المبادرة بمشروع تعديل الدستور جاءت من رئيس الجمهورية دون عرضه على الاستفتاء الشعبي . طبقا للمادة 176 من الدستور . وهذا بعد . أخذ رأي المجلس الدستوري ، رأيه رقم 01 / 16. المؤرخ في 28/01/2016 .الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخة في 03 /02 /2016 . ومصادقة البرلمان بغرفتيه المنعقد بتاريخ 03/02/2016 . حيث تم استدعاء البرلمان للانعقاد بغرفتيه ، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16 /46. المؤرخ في 30 /01 /2016 . الجريدة الرسمية رقم 06 المؤرخة في 03 /02 /2016.

2 - صدر دستور 1963 بتاريخ 08 /09 /1963. الجريدة الرسمية عدد 64. الصادرة بتاريخ 10 /09 /1963.

3 - صدر دستور 1976 بموجب الأمر رقم 76 /97. الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1976. الجريدة الرسمية عدد 94. الصادرة بتاريخ 24 نوفمبر 1976.

4 - صدر دستور 1989 . بموجب المرسوم رقم 89 /18 المؤرخ في 28 /02 /1989. الجريدة الرسمية عدد 09 الصادرة بتاريخ 01 /03 /1989.

5 - صدر دستور 1996. بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 /438. المؤرخ في 07 /12 /1996. الجريدة الرسمية عدد 76. الصادرة بتاريخ 08 /12 /1996. عدل مرتين بموجب القانون رقم 02 /03. المؤرخ في 10 أفريل 2002 . الجريدة الرسمية عدد 25 الصادرة بتاريخ 14 أفريل 2002. . والتعديل الثاني بموجب القانون رقم 08 /09 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية عدد 63 الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2008.

6 - تنص المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه (إذا رأي ضابط الشرطة القضائية لمقتضيات التحقيق ، أن يوقف للنظر شخصا أو أكثر ممن أشير اليهم في المادة 50 ، فعليه أن يطلع فورا وكيل الجمهورية بذلك ويقدم له تقريرا عن دواعي التوقيف للنظر. لا يجوز أن تتجاوز مدة التوقيف للنظر ثمان وأربعون ساعة . ....)

7 - الأستاذة . علالي نصيرة .التوقيف للنظر في التشريع الجزائري . مقال منشور في مجلة الدركي. العدد 26 . ماي .2016. ص. 16.

8 - عرفت المادة 355 من قانون العقوبات المسكن بأنه (يعد منزلا مسكونا كل مبني أو دار أو غرفة أو خيمة أو كشك ولو متنقل متى كان معدا للسكن وإن لم يكن مسكونا وقتذاك وكافة توابعه مثل الأحواش وحظائر الدواجن ومخازن الغلال والإسطبلات والمباني التي توجد بداخلها مهما كان استعمالها حتى ولو كانت محاطة بسياج خاص داخل السياج أو السور العمومي) .

9 - راجع مؤلفنا . المدخل لدراسة العلم القانونية. نظرية الحق . داربلقيص للنشر والتوزيع. الجزائر . الطبعة الأولي 2016. ص. 35.

10 - تنص المادة 45 من قانون الاجراءات الجزائية على أنه (تتم عمليات التفتيش التي تجرى طبقا للمادة 44 اعلاه على الوجه التالي.

أ. إذا وقع التفتيش في مسكن شخص يشتبه في أنه ساهم في ارتكاب الجناية ، فإنه يجب أن يحصل التفتيش بحضوره ، فإذا تعذر عليه الحضور وقت إجراء التفتيش فإن ضابط الشرطة القضائية ملزم بأن يكلفه بتعيين ممثل له . وإذا امتنع عن ذلك او كان هاربا استدعى ضابط الشرطة القضائية لحضور تلك العملية شاهدين من غير الموظفين الخاضعين لسلطته.....

ب. إذا جرى التفتيش في مسكن شخص آخر يشتبه بأنه يحوز أوراقا او أشياء لها علاقة بالأفعال الاجرامية ، فإنه يتعن حضوره وقت اجراء التفتيش ، وإن تعذر ذلك اتبع الاجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة.... . ...)

11.تنص المادة 51 .الفقرة الأخيرة . من قانون الاجراءات الجزائية على أنه (..... إن انتهاك الأحكام المتعلقة بآجال التوقيف للنظر كما هو مبين في الفقرات السابقة يعرض ضابط الشرطة القضائية للعقوبات التى يتعرض لها من حبس شخصا تعسفيا) .

12.الدكتور علي شملال . السلطة التقديرية للنيابة العامة في الدعوى العمومية. دارهومة للنشروالتوزيع. الطبعة الثانية . 2010. ص. 105.

13.الدكتور سليمان عبد المنعم . أصول الإجراءات الجزائية في التشريع والقضاء والفقه . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . بيروت الطبعة الثالثة 1999.ص 767.

14.الدكتور علي شملال . مرجع سابق . ص. 106.

15.تنص المادة 100 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه ، (يتحقق قاضي التحقيق حين مثول المتهم لديه لأول مرة من هويته ، ويحيطه علما صراحة بكل واقعة من الوقائع المنسوبة إليه ، وينبهه بأنه حر في عدم الإدلاء بأي إقرار ، وينوه عن ذلك التنبيه في الحضر ، فإذا أراد المتهم أن يدلي بأقوال تلقاها قاضي التحقيق منه على الفور، كما ينبغي للقاضي أن يوجه المتهم بأن له الحق في اختيار محام عنه ، فإن لم يخترله محاميا ، عين له القاضي محاميا من تلقاء نفسه ، إذا طلب منه ذلك وينوه عن ذلك بالمحضر ، كما ينبغي للقاضي علاوة على ذلك أن ينبه المتهم الى وجوب اخطاره بكل تغييريطرأ على عنوانه ، ويجوز للمتهم اختيار موطن له في دائرة اختصاص المحكمة).

16.تنص المادة 105 من قانون الإجراءات الجزائي على أنه (لا يجوز سماع المتهم أو المدعى المدني أو إجراء مواجهة بينهما ، إلاّ بحضور محاميه أو بعد دعوته قانونا ، ما لم يتنازل صراحة عن ذلك ....) .

17.تنص المادة 172 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه (للمتهم أولوكيله الحق في رفع استئناف أمام غرفة الاتهام بالمجلس القضائي عن الأوامر المنصوص عليها في المواد 65 مكرر 04 و 69 مكرر و74 و 123 مكرر و 125 مكرر 01 و 125 مكرر 02 و 127 و143 من هذا القانون .....)

18.تنص المادة 71 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه (يجوز لوكيل الجمهورية أو المتهم أو الطرف المجني ، لحسن سير العدالة ، طلب تنحية الملف من قاضي التحقيق

لفائدة قاض آخر من قضاة التحقيق . يرفع طلب التنحية بعريضة مسببة الى رئيس غرفة الاتهام وتبلغ الى القاضي المعني ، الذي يجوز له تقديم ملاحظاته الكتابية .....) .

19.تنص المدة 123 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية على أنه (يجب أن يؤسس أمر الوضع في الحبس المؤقت على الأسباب المنصوص عليها في المادة 123 من هذا القانون ....) .

20.الدكتور علي شملال . مرجع سابق . ص. 362.

21.تنص المادة 292 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه (إن حضور محام في الجلسة لمعاونة المتهم وجوبي وعند الاقتضاء يندب الرئيس من تلقاء نفسه محاميا للمتهم) .

المراجع.

01. الدكتور **علي شملال** .السلطة التقديرية للنيابة العامة في الدعوى العمومية. دارهومة للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية . 2010.

02. الدكتور **سليمان عبد المنعم** . أصول الإجراءات الجزائية في التشريع والقضاء والفقه .المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . بيروت الطبعة الثالثة 1999.

03. الأستاذة . **علالي نصيرة** .التوقيف للنظر في التشريع الجزائري . مقال منشور في مجلة الدركي العدد 26 . ماي .2016.

04.التعديل الدستوري لسنة 2016 . صدر بموجب القانون رقم 16 /01 المؤرخ في 06 /03 /2016 في الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 /03 /2016. الذي تم بموجبه تعديل الدستور.

05. صدر دستور 1963 بتاريخ 08 /09 /1963. الجريدة الرسمية عدد 64. الصادرة بتاريخ 10 /09 /1963.

06. صدر دستور 1976 بموجب الأمر رقم 76 /97 . الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1976. الجريدة الرسمية عدد 94. الصادرة بتاريخ 24 نوفمبر 1976.

07.صدر دستور 1989 . بموجب المرسوم رقم 89 /18 المؤرخ في 28 /02 /1989. الجريدة الرسمية عدد 09 الصادرة بتاريخ 01 /03 /1989.

08. صدر دستور 1996. بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 /438 . المؤرخ في 07 /12 /1996. الجريدة الرسمية عدد 76. الصادرة بتاريخ 08 /12 /1996. عدل مرتين بموجب القانون رقم 02 /03. المؤرخ في 10 أفريل 2002 .الجريدة الرسمية عدد 25 الصادرة بتاريخ 14 أفريل 2002 . والتعديل الثاني بموجب القانون رقم 08 /09 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية عدد 63 الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2008.

09. قانون الإجراءات الجزائية رقم 66 /155 المؤرخ في 08جويلية 1966. المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.